رهانات الذكاء الاصطناعي في الترجمة القانونية داخل الاتحاد الأوروبي: ملاحظات عامة من منظورعلم الترجمة القانونية *

تأليف: سيلفي مونجان-ديكودان
جامعة السوربون
ترجمة: صالح خنور
المجمع الجزائري للغة العربية

ملخص

يحتل الذكاء الاصطناعي (IA) مكانة متنامية في خدمات الترجمة لدى المؤسسات الأوروبية، الأمر الذي يؤدي بطبيعة الحال إلى جعله موضوعا متكرّر الحضور في المؤتمرات والندوات المتعلقة بالترجمة بشكل عام، وبالترجمة القانونية بشكل خاص. يجمع هذا الانشغال المتعدد التخصصات، والذي يُعنى بالتحديات التي يطرحها الذكاء الاصطناعي في هذا الربع الأول من القرن الحادي والعشرين، كلا من اللغويين والقانونيين والباحثين في علم الترجمة، سواء أكانوا نظريين أم ممارسين. وتكشف الأسئلة التي يثيرها الذكاء الاصطناعي في مجال الترجمة القانونية داخل المؤسسات الأوروبية عن تحديين رئيسيين سيتناولهما موضوعي هذا. يتمثل التحدي الأول في المكانة المتنامية التي يحتلها الذكاء الاصطناعي واللجوء المتزايد إلى الترجمة الآلية العصبية (NMT) ضمن خدمات الترجمة في الاتحاد الأوروبي، لمواجهة تحدي

*** العنوان الأصلي للمقال:**

Monjean-Decaudin, S. (2025). Les enjeux de l'intelligence artificielle pour la traduction juridique au sein de l'Union européenne : Observations générales du point de vue de la juritraductologie. International Journal of Language & Law, 14, 194 -203.
https://doi.org/10.14762/jll.2025.194

الكم الهائل والمتزايد باستمرار من الوثائق المطلوب ترجمتها. أما التحدي الثاني الذي ينتج عن ذلك، فيتعلق بجودة نقل المعنى الناتج عن عملية الترجمة، والمخاطر التي قد يشكلها الذكاء الاصطناعي على الأمن القانوني.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي، الترجمة الآلية العصبية، جودة الترجمة القانونية، الأمن القانوني.

1. مقدمة

أصبحت الحاجة إلى الترجمة في تزايد مستمر في سياق العولمة، بدءا من منتصف القرن العشرين. وقد تطور القانون الدولي العام في إطار المنظمات الدولية التي أنشأتها الدول الساعية إلى تحقيق أهداف مشتركة، منها تسوية النزاعات سلميا، وتنظيم التجارة الدولية، وحماية الحقوق الأساسية، والحفاظ على البيئة، وغيرها. واليوم، يفوق عدد المنظمات الدولية بشكل كبير عدد الدول في العالم، (Devin, 2020: 226) [1] وتفتح التقنيات الرقمية آفاقا جديدة لتلبية احتياجاتها المتزايدة بشكل أساسي في مجال الترجمة. وقد أحرز الذكاء الاصطناعي، في السنوات الأخيرة، تقدما هائلا أسهم في إحداث ابتكارات ملحوظة في مجال الترجمة. ولذلك: فكيف هو الحال بالنسبة للترجمة القانونية؟ هل الأدوات الحالية المخصصة للترجمة الآلية، والترجمة بمساعدة الحاسوب، والترجمة الآلية العصبية، كافية وفعّالة بما يكفي لترجمة النصوص القانونية؟

ينتج الاتحاد الأوروبي، باختياره التعددية اللغوية الكاملة التي أرستها معاهدة روما المؤرخة في 25 مارس 1957، حجما متزايدا باستمرار من الترجمات. ونتيجة لذلك، يتوسع لجوء خدمات الترجمة في مؤسسات الاتحاد الأوروبي إلى الذكاء الاصطناعي (IA) والترجمة الآلية العصبية (TAN)[2]. ومع ذلك، وبالنظر إلى خصوصيات القانون الأوروبي، وطرائق إدماجه في النظم القانونية للدول الأعضاء، فإن التحديات التي يتعين مواجهتها ذات طبيعة لغوية وقانونية في آن واحد. وسيُرَكز اهتمامنا على تحديين رئيسيين:

يتمثل التحدي الأول في المكانة المتزايدة التي يحتلها الذكاء الاصطناعي واللجوء المتزايد إلى الترجمة الآلية العصبية ضمن خدمات الترجمة في الاتحاد الأوروبي، لمواجهة تحدي الكم الهائل والمتزايد أساسيا من الوثائق المطلوب ترجمتها.

أما التحدي الثاني الذي ينتج عن ذلك، فيتعلق بجودة نقل المعنى الناتج عن عملية الترجمة، والمخاطر التي قد يشكلها الذكاء الاصطناعي على الأمن القانوني.[1]

2. الذكاء الاصطناعي والترجمة الآلية العصبية: تحدّ كميّ داخل مصالح الترجمة في الاتحاد الأوروبي.

إذا كان الذكاء الاصطناعي والترجمة الآلية العصبية، في هذا الربع الأول من القرن الحادي والعشرين، قد أصبحا أداة لا غنى عنها بالنظر إلى الكمّ الهائل من الترجمات المنتَجة، فإنّ تفعيلهما لا ينبع، في المقام الأول، إلا من السياسة اللغوية التي تنتهجها مصالح مؤسسات الاتحاد الأوروبي وتؤطّر عملها.

1.2. السياسة اللغوية والترجمة الآلية العصبية

يهدف هذا الجزء إلى التذكير ببعض المبادئ الأساسية التي توجه السياسة اللغوية للاتحاد الأوروبي، منذ إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية، مثل التعددية اللغوية الكاملة، والتفسير الموحد، والإمكانية المباشرة لتطبيق القانون.

منذ البداية، اختار واضعو المعاهدات التأسيسية للجماعات الأوروبية بشكل علني التعددية اللغوية الكاملة المرتكزة على مبدأ المساواة بين جميع اللغات الرسمية، واستبعدوا اللجوء إلى لغة واحدة (Rideau, 2007: 63). وخلافا لذلك، تفضل المنظمات الدولية الأخرى عددا محدودا من اللغات الرسمية. وبغض النظر عن عدد الدول الأعضاء، تُعدّ السياسة اللغوية للاتحاد الأوروبي فريدة من نوعها في العالم، فلا توجد أي منظمة فوق وطنية (دولية) تعترف بعدد كبير إلى هذا الحد من اللغات الرسمية داخلها، بحيث تكون لغة واحدة لكل دولة عضو.

تهدف هذه السياسة اللغوية عمدا إلى ضمان المساواة بين اللغات الرسمية فيما بين الدول الأعضاء، وعليه مساواة مواطني الاتحاد. وتجدر الإشارة إلى أن اختيار

تُشكل التعددية اللغوية الركيزة الأساسية للاتحاد الأوروبي، إذ أن أول لائحة أوروبية اعتمدت سنة 1958 (رقم 1958/1) حددت في مادتها الأولى النظام اللغوي للجماعة، التي أصبحت اليوم الاتحاد الأوروبي نفسه. وتبين هذه اللائحة اللغات الرسمية، التي ازداد عددها مع التوسعات المتتالية.

وهكذا، فإن اللغات الرسمية الأربع والعشرين التي يضمها الاتحاد الأوروبي، اليوم، هي جميعها لغات عمل، ولذلك لغات ترجمة. غير أنه في الممارسة داخل المؤسسات، تتمتع مؤسسات الاتحاد الأوروبي وأجهزته بحق التنظيم الذاتي لعملها في إطار مبدأ التعددية اللغوية. وتنظم خدمات الترجمة نفسها لتلبية احتياجات الترجمة مع احترام قيود التحرير اللغوي، بغرض تمكين التفسير الموحد للنصوص القانونية.

يهدف المبدأ الأساسي المتمثل في التطبيق والتفسير الموحد للقانون الأوروبي الموحد داخل النظم القانونية للدول الأعضاء إلى ضمان التكافؤ بين جميع النسخ اللغوية بشكل متماثل[3]. ولتحقيق ذلك، يستخدم مترجمو المؤسسات الأوروبية مصطلحات منفصلة عن الثقافة القانونية للدول. ومع ذلك، ففي حال وجود تناقض بين النسخ اللغوية المختلفة، يجب تفسير النص مع مراعاة المعنى المراد لصاحبه والهدف الذي يسعى إليه. وهذا موقف يندرج في إطار الحس القانوني السليم، يهدف إلى تفسير القانون متعدد اللغات للاتحاد الأوروبي وتطبيقه بالطريقة نفسها في جميع الدول الأعضاء.

وتتمثل مهمة محكمة العدل في السهر على التفسير الموحد لقانون الاتحاد من أجل ضمان الأمن القانوني في تطبيقه[4]. ولتفادي مخاطر التفسير غير الموحد في الدول، بشكل استباقي، أصبح من الشائع، بشكل متزايد، إدراج مادة في الآليات الأوروبية من شأنها أن توفر تعريفا دقيقا لجميع المفاهيم المذكورة. وتُعطى المعنى نفسه للمصطلحات ذاتها المستخدمة في جميع اللغات، بغض النظر عن المعنى الذي قد تحمله في قوانين الدول الأعضاء. ويُقال عن المفهوم إنه "مستقل" (autonome)، لأنه منفصل عن الحقل المعجمي-الدلالي للقانون الوطني للدول الأعضاء. وإذا استعار مصطلحا قانونيا موجودا أصلا في معجم دولة عضو، فإن التعريف الأوروبي المقدم سيتراكب مع التعريف الوطني، مما يخلق تعددية في المعاني (polysémie).

فعلى سبيل المثال، يوضح التوجيه CEE/13/93 المؤرخ في 5 أبريل 1993 بشأن البنود التعسفية في العقود المبرمة مع المستهلكين في المادة 2، مصطلحي «المستهلك» و«المهني». وبعد أكثر من 25 سنة، اضطرت المفوضية إلى تقديم توضيحات للحقول الدلالية والقانونية التي تغطيها التعريفات الواردة في التوجيه.

إن المقابل للتعددية اللغوية الكاملة يكمن في الإمكانية المباشرة للتطبيق وأولوية قانون الاتحاد داخل النظم القانونية للدول الأعضاء. فالقانون المشتق من الاتحاد، أي جميع الآليات القانونية باستثناء المعاهدات، لا يخضع لتقلبات تصديق الدول. وبمجرد صياغته بجميع اللغات الرسمية، يكتسب النص القانوني للاتحاد سلطة تفوق النظام القانوني الوطني. ومنذ نشره في الجريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي، يندمج في النظم القانونية للدول الأعضاء ليصبح قابلا للتطبيق الفوري.

إن تطبيق هذه المبادئ، مع التضخم التشريعي والنصي الذي يحدث داخل الاتحاد الأوروبي، يجعل من الذكاء الاصطناعي، ولا سيما الترجمة الآلية العصبية، أدوات ثمينة لدعم نشاط خدمات الترجمة في المؤسسات التي تخضع لحمل عمل متزايد.

2.2. الترجمة الآلية العصبية: أداة لا غنى عنها داخل الاتحاد الأوروبي"

كغيرها من المنظمات الدولية، لا يستطيع الاتحاد الأوروبي الاستغناء عن اللجوء إلى الذكاء الاصطناعي نظرا إلى حجم الوثائق المعروضة على الترجمة. وللحفاظ على تطبيق مبدأ التعددية اللغوية ولتغطية الـ 552 تركيبة لغوية، يجب أن تعتمد خدمات الترجمة في مؤسسات الاتحاد الأوروبي على أدوات فعالة وقوية. وعليه يُستخدم الذكاء الاصطناعي، ولا سيما الترجمة الآلية العصبية، سواء للأغراض التشريعية في البرلمان الأوروبي ومجلس الاتحاد الأوروبي والمفوضية الأوروبية، أو للأغراض القضائية في محكمة عدل الاتحاد الأوروبي. في عام 2022، قدمت المديرية العامة للترجمة (DGT) ما لا يقل عن 2,6 مليون صفحة[5]. ولتحقيق ذلك، تشهد الطرائق المستخدمة والأدوات المطورة تحسنا مستمرا، مع مرور السنوات وتقدم التكنولوجيا.

وبدءا من منتصف التسعينيات، استخدمت المديرية العامة للترجمة تقنية ذاكرات الترجمة لجمع أكبر قدر ممكن من الجمل وترجماتها في قاعدة بيانات مركزية تُدعى Euramis، وصلت في النهاية إلى مليار جملة. وانطلاقا من هذا المجموع الهائل، أنشأت مؤسسات الاتحاد الأوروبي نظام ترجمة آلية حسب الطريقة الإحصائية، سُمي أولا ECMT، ثم MT@EC في يونيو 2013، وسرعان ما تجاوز هذا النظام تقدم الذكاء الاصطناعي. وابتداء من عام 2017، أدمجت الترجمة الآلية العصبية في نظام MT@EC الذي أُعيد تسميته eTranslation (الترجمة الآلية). وشكلت الـ 18 مليون صفحة التي ترجمها النظام العصبي في عام 2017 دليلا واقعيا على الحاجة إلى الذكاء الاصطناعي لتغطية الـ 552 تركيبة لغوية.

فعلى سبيل المثال، أثبتت الترجمة الآلية فعالية خاصة في ترجمة الطابع الصياغي الرسمي (الصياغة الشكلية) للنصوص السياسية أو القانونية أو الاقتصادية. (Foti, 2022: 31).

في عام 2020، شكلت الترجمة القانونية ما يقارب من 50% من إجمالي الترجمة المنجزة داخل المفوضية الأوروبية، ولم يتم أسناد سوى 17% فقط إلى الخارج من الوثائق المتعلقة بالمجال القانوني[6].

وإذا كانت الترجمة الآلية العصبية ذات فائدة لا يمكن إنكارها، فلا يمكن أن تكون كافية لوحدها لتلبية احتياجات جودة نقل المعنى بشكل كامل. ولتحقيق ذلك، يسهم المترجمون الداخليون في مؤسسات الاتحاد الأوروبي بخبرتهم اللغوية من خلال التحرير اللاحق (post-édition). ولا تتطلب هذه العملية الكفاءة في اللغة المنقول منها واللغة المنقول إليها فحسب، بل تتطلب أيضا كفاءة متخصصة في مجال التخصص المراد ترجمته. ولذلك يجب على الإنسان المسؤول عن المراجعة اللاحقة «أن يستخدم ذكاءه ليركز على المعنى» [7]. (Grass, 2022: 22). وفي الترجمة القانونية، تعد هذه العملية الذهنية البشرية أساسية، وتصبح أكثر أهمية باعتبار أن الترجمة تكتسب وظائف معيارية ملزمة.

وفي الأخير، يتولى القانونيون-المراجعون مهمة إجراء المراجعة النهائية للنصوص المترجمة. ويكون الهدف الرئيسي ترجمة نصوص تتمتع جميعها القيمة القانونية

نفسها. ولا يتعلق الأمر بتقريب النسخ اللغوية الأخرى من النص «الأصلي»[8]، بل بضمان التكافؤ المتوازن بين جميع النسخ. ويمكن تعديل أي منها للتعبير بشكل أفضل عن العِلّة من التشريع (أو روح القانون) legis ratio، خاصة فيما يتعلق بالأحكام المكونة للحق (Bauer-Bernet, 1982: 192).

إنها مقبولية لغوية لترجمات تسمح بتطبيق موحد للقانون فوق الوطني (الدولي). وهذا يقودنا إلى التحدي الثاني، ألا وهو جودة نقل المعنى والأمن القانوني.

3. الذكاء الاصطناعي والترجمة الآلية العصبية: تحدّ لجودة نقل المعنى وللأمن القانوني

في الوضع الراهن، لا تستطيع هذه الثورة التكنولوجية أن تضمن، على نحو كامل، جودة الترجمة بنسبة مئة في المئة، الأمر الذي يجعلها تنطوي، تبعا لذلك، على مخاطر محتملة تمسّ مبدأ الأمن القانوني.

1.3. الترجمة الآلية العصبية وجودة الترجمة القانونية

إذا كانت الترجمة الآلية العصبية واقعا عمليا في مؤسسات الاتحاد الأوروبي لأسباب تتعلق أساسا بالإنتاجية، فإنها لا تقدم مزايا فقط. ولكي تكون فعالة، فهي تعتمد على مدونات ضخمة من أجل وضع مقابلات للعناصر، بالتكرار الإحصائي للحلول المحاذية وتعتمد الترجمة الآلية العصبية بالضرورة على الترجمات البشرية السابقة التي تشكل أساس تكوين المدونات المتوازية. ولكي تكون هذه المجموعات النصية فعالة، يجب أن تكون غزيرة جدا، وأن تكون الترجمات التي تحتوي عليها قد خضعت للتحقق والمصادقة عليها. ثم تأتي مرحلة التحرير اللاحق (post-édition) بوصفها نشاطا بشريا كاملا لإنهاء عملية الترجمة، وضمان مستوى عال من الجودة. ومثلما ذكر سابقا، يتبين لنا أن الدماغ البشري ضروري لإعداد عمل الآلة في مرحلتي ما قبل الترجمة وما بعدها والتحقق من ذلك. وإذا ما أثراه الإنسان بشكل صحيح في المرحلة الأولى، فإنه سيجعل الترجمة الآلية العصبية أكثر كفاءة في المرحلة اللاحقة.

فعلى سبيل المثال، يشكل استغلال المدونات الكبيرة الحجم، مثل المكتسبات المجتمعية متعددة اللغات، قاعدة ثمينة للترجمة الآلية العصبية. فقدرتها على اكتشاف بنية الجملة والسياق تمثل ميزة حقيقية في ترجمة النصوص المنسقة، التي تتوافق مع نماذج معيارية تحتوي على صيغ متكررة. ذلك أن اللوائح والتوجيهات تتميز بهذا النوع من التنسيق، الذي يسهل استخدام الذكاء الاصطناعي.

وأمام هذه الميزة التي لا يمكن إنكارها، تطرح مسألة جودة نقل المعنى. وفي هذا المجال، يبدو أنه ما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله، لأن الترجمة الآلية العصبية تظهر حدودا ونقائص، وخاصة على المستوى المصطلحي.

تتميز لغة صياغة النصوص المعيارية بقدر من الشكلانية التي تُبرر، مثلا، بالحاجة إلى ضمان تفسيرها تفسيرا موحدا. والإشكالية هي أن هذه اللغة المؤسسة تُجَرد المصطلحية القانونية من أية بصمة ثقافية خاصة بالدول، ولا سيما باللجوء إلى المفاهيم المسماة «المستقلة» أو «الذاتية»، مثلما تم عرضه أعلاه. فيتم تحديد هذه المفاهيم عادة دلاليا منذ بداية النصوص المعيارية، ضمن بند يحمل عنوان «التعريفات». ويعدّ هذا الإجراء ضروريا لتمكين المصطلحية الأوروبية من الابتعاد عن المرجع الدلالي الذي يشير إليه المصطلح في الثقافة القانونية الخاصة بكل دولة عضو. وينتج عن ذلك أن المصطلحية التي ينتجها الاتحاد الأوروبي تصبح ناقلة للتعدد الدلالي (polysémie) داخل المفردات القانونية للدول الأعضاء. ويتم هذا التعدد الدلالي بين مصطلح القانون الداخلي ومصطلح القانون الثانوي الأوروبي من التراكب الدلالي، مما يعرض المفاهيم القانونية الوطنية لخطر الغموض والالتباس. وتعدّ هذه الحالة القانونية-اللغوية التي تستدعي إجراء تعديلات مفهومية ولغوية مشكلة بشكل خاص. (Boutard Labarde, 1994; Monjean-Decaudin, 2015)

إن المنازعات العديدة المتعلقة بتفسير المفاهيم المستقلة، كالمثال المذكور سابقا، تمثل مصدر انتقادات حادة من قبل المهنيين القانونيين الذين يصفون لغة الترجمة بأنها اصطناعية وتقنية وبيروقراطية (Jori, 1995: 119; Puppo, 2002: 24). ويحتاج القانونيون إلى الاعتماد على مصطلحات قانونية مستقرة دلاليا لبناء

استدلالهم القانوني. وعليه، فإن الاستخدام المتزايد للترجمة الآلية العصبية يعرض الأمن القانوني لخطر إضافي.

2.3. الترجمة الآلية العصبية والأمن القانوني

بصفة عامة، تضمن الترجمةُ التي تقوم بنقل صحيح للمعنى الأمنَ القانوني، الذي يمكن تعريفه بثلاثية: وضوح القانون، استقراره، وإمكانية التنبؤ به[9]. وما إن يتم ترجمة النص باستخدام الترجمة الآلية العصبية إلى اللغات الرسمية البالغ عددها أربعا وعشرين لغة، حتى يتعين عليه أن يسمح بتطبيقه بالطريقة نفسها في الأنظمة القانونية المستقبِلة، البالغ عددها سبعا وعشرين نظاما[10].

ونذكر هنا ما سبقت الإشارة إليه، وهو أن مبدأ التطبيق المباشر للقانون الثانوي الأوروبي يؤدي إلى تطبيق النصوص مباشرة داخل الأنظمة القانونية للدول، اعتبارا من نشرها في الجريدة الرسمية للاتحاد. ومن الناحية العملية، تُمنح الترجمة نوعا من السلطة المزدوجة: سلطة دلالية من جهة، لأنها تُدخل في المعاجم القانونية الوطنية مصطلحات جديدة، وسلطة قانونية من جهة أخرى، لأن هذه المصطلحات تحمل آثارا قانونية محددة في النظم القانونية المعنية لكل دولة.

وبناء عليه، ينتج عن ذلك خطر محتمل يهدد استقرار المعاجم القانونية الدلالية لدى الدول الأعضاء، واستقرار النظم القانونية الوطنية في الوقت ذاته. ولذلك، فإن العبء الذي يقع على عاتق النص المترجم ذي الطبيعة اللغوية-القانونية، هو ألا يؤدي الانتقال من لغة إلى أخرى إلى تشويه مضمون النص الأصلي، ومن ثمة ألا يحول دون إنتاج الآثار القانونية المتوقعة.

وبالنظر إلى أنه لا أحد في مأمن من خطأ الترجمة، فمن المفيد التفكير في إمكانية تحييد الآثار الضارة التي قد تنجم عن ترجمة فاشلة، وذلك بعملية تحييد أو تصحيح أسرع من اللجوء إلى محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي. ويمكن فتح نقاش في هذا الموضوع ابتداء من الآن. كما أن هناك حاجة إلى إجراء بحوث إضافية في هذا الشأن.

أما بالنسبة للمترجم، فإن ملمحه المهني يتطور تبعا لهذه (الثورة) التكنولوجية. إذ

يتعين عليه أن يعمل في ثنائية مع الآلة، وأن يتدخل في مرحلة لاحقة لعملية الترجمة ضمن ما يُعرف بالتحرير اللاحق (post-édition). وبدلا من أن يقتصر دوره على إنجاز الترجمة ذاتها، أصبح مستقبل عملَ المترجم يتركز أكثر فأكثر على مهمة مراقبة جودة الترجمة والتحقق منها. وعليه أن يتقن مهارات جديدة تتفوق على المهارات التي اكتسبها حتى الآن، مثل التواصل بين الثقافات، والكتابة الموجهة للمستخدم، والترجمة الإبداعية (transcréation)، وضمان الجودة، وغيرها (Massey & Ehrensberger-Dow, 2017). ومن ثم، يبقى من الضروري تطوير برامج التدريب في مجال الترجمة، لإعداد الطلاب بشكل أفضل للتكيف مع متطلبات المهنة المستقبلية.

الخاتمة

ختاما، يمكن رسم جملة من الملاحظات. أوّلها أنّ الترجمة الآلية العصبية (TAN) تشهد إقبالا ملحوظا، وأنّ قدرا من التفاؤل يلوح إزاء الإمكانات المتعدّدة التي قد تتيح، في مستقبل قريب، تعزيز أدائها ورفع مردوديتها. غير أنّ هذا التحوّل العميق قد يُنظر إليه أيضا بشيء من التشاؤم، إذ قد تتعرض المعايير التقليدية، التي كانت تضبط المسار الترجمي، للاهتزاز أو التلاشي. ولعلّ الذكاء الاصطناعي يصبح، في أفق غير بعيد، قادرا على أن ينتج بنفسه نصوصا متعدّدة اللغات، ومن ثمّ تولّي مراجعة جميع النسخ اللغوية بما يضمن التفسير الموحّد. وعندئذ، قد يُعفى الإنسان من جزء وافر من عملية الصياغة والترجمة، بل ومن مرحلة الإعداد نفسها، بما يطرح تساؤلا عن مدى السيطرة التي سيحتفظ بها فعليا على المسار المعياري، ويعرّضه لخطر الإفراط في الثقة بالآلة مع مرور الزمن.

وأمام هذا الحماس المؤسّسي، يبرز الشكّ بشأن نجاعة الترجمة الآلية العصبية في حالة الترجمة الأفقية. فهذا المفهوم، المستمدّ من أعمال علم الترجمة القانونية (juritraductologie)، يحيل إلى التمييز[iii] بين الترجمة العمودية والترجمة الأفقية (Monjean-Decaudin, 2010: 702). فالترجمة العمودية هي تلك التي تُنجز على مستوى المنظمات الدولية، وتُسهم في إنشاء قانون يتعدى حدود الوطن الواحد. وفي إطار الاتحاد الأوروبي، تشمل الترجمة العمودية المعاهدات الأوروبية كما تشمل

القانون الثانوي. وتتّسم هذه العمودية بسلطة الترجمة التي تندمج مباشرة في الأنظمة القانونية للدول الأعضاء بوصفها ترجمة معيارية. وكما سبقت الإشارة، فهي ترجمة ضعيفة الارتباط بالثقافات القانونية الوطنية للدول الأعضاء، لأنّ النصّ الأصلي يتعلّق بقانون الاتحاد الأوروبي (لا بقانون دولة بعينها)، ومن ثمّ فإنّ الترجمة الموجّهة إلى الدول الأعضاء تبتعد عن معاجمها القانونية الخاصة. ويؤدّي ذلك إلى استحداث ألفاظ جديدة ومفاهيم «مستقلة»، كما تقدّم ذكره، وهي مفاهيم قد تُحدث تباينات دلالية وقانونية داخل المعاجم القانونية والأنظمة الحقوقية للدول الأعضاء.

أمّا الترجمة الأفقية، فهي تلك التي تُنجز انطلاقا من نصّ قانوني تابع لدولة ما إلى نصّ تابع لدولة أخرى. وتُطلَب هذه الترجمة من سلطة وطنية لأغراض داخلية، مثل الاعتراف بوضع قانوني لشخص يحمل سندا صادرا عن دولة أخرى، أو إضفاء أثر قانوني على حكم صادر عن جهة قضائية أجنبية، أو تمكين شخص من جنسية أجنبية من اكتساب حقّ معيّن، وغير ذلك. وتقوم الترجمة الأفقية على استعادة معنى نصّ ما صيغ بلغة دولة ما وقانونها، ونقله إلى لغة دولة أخرى وقانونها. ويستلزم إنجاز هذا المسار رسوخا عميقا في الثقافة القانونية لكل دولة، إذ لا يقتصر الأمر على النقل من لغة إلى لغة، بل يتجاوز ذلك -أساسا- إلى النقل من نظام قانوني إلى نظام قانوني آخر. وهذا يعني أنّ منهج القانون المقارن يصبح ضرورة لا غنى عنها في الترجمة. فالترجمة، في هذه الحالة، لا تنحصر في نقل المعنى من الفرنسية إلى الإنجليزية، مثلا، بل تشمل الترجمة من النظام القانوني البلجيكي أو الفرنسي أو الكيبيكي إلى النظام القانوني الأمريكي أو الأسترالي أو البريطاني.

وتتميّز القوانين بخصوصيات تفرض على المترجم إتقان المفاهيم القانونية المتقابلة التي يفرضها مسار الترجمة. وينتج عن ذلك أنّ الترجمة الأفقية، بطبيعتها، أشدّ تعقيدا من الترجمة العمودية. وفي ظلّ المستوى الراهن للتقدّم التكنولوجي، يثبت أنّ الذكاء الاصطناعي أكثر فاعلية في الترجمة العمودية منه في الترجمة الأفقية. فهو لا يمتلك، إلى حدّ الآن، في الترجمة الأفقية، القدرة على إجراء تحليل مقارن للأنظمة القانونية موجَّه إلى ترجمة مفاهيم قانونية معقّدة، ولذلك يظلّ المترجم محتفظا بكامل مكانته في هذا المسار (Monjean-Decaudin, 2022: 217 وما بعدها).

الإحالات

1- وفقا للمعايير المعتمدة، يتراوح عدد المنظمات الدولية (الحكومية الدولية ذات الطابع الإقليمي أو العالمي) بين 250 و1000.

2- تُعدّ الترجمة الآلية العصبية تقنية حديثة تقوم على الشبكات العصبية الاصطناعية، وتعتمد على قدرة الآلة على تحسين تعلّمها اللغوي على نحو مستمر، على غرار ما يقوم به الدماغ البشري.

3- CJCE, 12 nov. 1969, Erich Stauder/ville d'Ulm – Sozialamt, aff. 29/69, Rec. Vol. XV, 419.

4- CJCE, 12 nov. 1969, Erich Stauder/ville d'Ulm – Sozialamt, aff. 29/69, Rec. Vol. XV, 419.

5-متاح على:

https://commission.europa.eu/system/files/2023-06/DGT_AAR_2022_en.pdf

(تم الاطلاع عليه في 22 مايو 2025)، ص. 6.

6 -متاح على:

,cdt.europa.eu/sites/default/files/documentation/pdf/005_caar_2020_consol_fr.pdf

(تم الاطلاع عليه في 22 مايو 2025)، ص 9.

متاح على: https://journals.openedition.org/traduire/2763

(تم الاطلاع عليه في 22 مايو 2025).

8- إنّ الإحالة على « نصّ أصلي » عند ترجمة قانون الاتحاد الأوروبي تثير إشكالا يتعلّق بمدى فاعلية مبدأ المساواة بين اللغات الرسمية ومبدأ التعدّد اللغوي الكامل. غير أنّ الممارسة العملية تُظهر، مع ذلك، أنّ الترجمة تتمّ فعليا انطلاقا من نصّ مصدري.

9- متاح على: conseil-constitutionnel.fr/publications/titre-vii/l-exigence-de-securite-juridique-et-l-ordre-juridique-francais-je-t-aime-moi-non-plus

(تم الاطلاع عليه في 22 مايو 205).

10- تتمتّع كل دولة عضو بنظام قانوني خاص بها.

تعليقات المترجم

[I]- تشير المُؤلِّفة إلى أن الترجمة الآلية العصبية (TAN) تعتمد على مدونات ضخمة من الترجمات البشرية السابقة، مما يثير إشكالا منهجيا : فهل نحن أمام ترجمة آلية حقيقية أم أمام إعادة تركيب إحصائي لترجمات بشرية سابقة؟ وما مصير النصوص الجديدة التي لا نظير لها في المدونات؟ هذا التساؤل يظل مفتوحا، خصوصا في المجال القانوني حيث الابتكار المصطلحي وارد باستمرار. ص3

[II] - نلاحظ من خلال تجربة الاتحاد الأوروبي أن اللجوء إلى الترجمة الآلية العصبية جاء أساسا لمواجهة تحدي الحجم الهائل للوثائق (552 تركيبة لغوية) ، وليس لتحسين الجودة. وهذا يعني أن الذكاء الاصطناعي يُوظَّف حاليا كحل كمي بالأساس، لا كنقلة نوعية في دقة النقل القانوني. وبالتالي، يبقى المترجم البشري مسؤولا عن التحرير اللاحق(post-édition) ، وهو ما يُثقل كاهله بمهام جديدة بدلا من تخفيفها. ص5

[III] - فرّقت المؤلفة بين "الترجمة العمودية" (نصوص الاتحاد الأوروبي إلى الدول الأعضاء) و"الترجمة الأفقية" (بين النظم القانونية الوطنية). وتُثبت التجربة أن الترجمة الآلية العصبية أكثر فاعلية في الأولى منها في الثانية، لأن الأخيرة تتطلب فهما مقارنا للأنظمة القانونية لا تمتلكه الآلة حاليا. وهذا يضع حدا للطموحات التكنولوجية المفرطة، ويؤكد أن الذكاء الاصطناعي بدأ يحل تدريجيا محل المترجم القانوني البشري في العقود القادمة، على الأقل في الترجمة الأفقية. ص10.

قائمة المصادروالمراجع

1- Bauer-Bernet, Hélène (1982). Le multilinguisme du droit de la Communauté européenne. In Gémar (Ed.), Langage du Droit et Traduction. Essais de Jurilinguistique (pp.187-197). Linguatech et Conseil de la langue française.

2- Boutard Labarde, Marie Chantal (1994). Propos communautaires autour de deux mots : Vocabulaire juri-dique et définition. In Beauchard & Couvrat (Eds), Droit Civil, Procédure, Linguistique Juridique : Écrits en Hommage à Gérard Cornu (pp.18-28). Presses universitaires de France.

3- Devin, Guillaume (2020). L'analyse des Organisations internationales : Une perspective systémique. Civitas Europa, 45(2), 225-235.

4- Foti, Markus (2022). eTranslation. Le système de traduction automatique de la Commission européenne en appui d'une Europe numérique. Traduire [En ligne], 246. Available at : journals.openedition.org/tra- duire/2793 (accessed 22 May 2025).

5- Grass, Thierry (2022). L'erreur n'est pas humaine. Traduire, 246, 10-23.

6- Jori, Mario (1995). Definizioni giuridiche e pragmatica. Analisis e Diritto, 109-144.

7- Massey, Gary & Ehrensberger-Dow, Maureen. Machine learning: Implications for translator education. Lebende Sprachen, 62(2), 300-312.

8- Monjean-Decaudin, Sylvie (2010). Territorialité et extraterritorialité de la traduction du droit. Meta. Journal des Traducteurs, 55(4), 693-711.

9- Monjean-Decaudin, Sylvie (2015). Multilinguisme et traduction du droit. In Pingel (Ed.), Le Multilinguisme dans l'Union Européenne (pp.89-99). Pedone.

10- Monjean-Decaudin, Sylvie (2022). Traité de Juritraductologie. Épistémologie et Méthodologie de la Traduction Juridique. Presses Universitaire du Septentrion : Coll. Traductologie.

11- Puppo, Alberto (2002). Les langues entre traditions et droit : De la traduction radicale au verbalisme interculturel. Revue Semestrielle d'Anthropologie et d'Histoire, 44(2), 21-31.

12- Rideau, Joël (2007). L'Union européenne face aux défis linguistiques. In Sueur (Ed.), Interpréter et Traduire. Bruylant, 63-137.

التعريف بالمؤلفة

- **سيلفي مونجان-ديكودان (Sylvie Monjean-Decaudin):** أستاذة جامعية بجامعة السوربون (Sorbonne Université) - المديرة المؤسسة لمركز البحث البين-تخصصي في علم الترجمة القانونية.

(Centre de Recherche Interdisciplinaire en Juritraductologie - CERIJE)

كما تشغل منصب أستاذة مشاركة في جامعة سيرجي-بونتواز (فرنسا). وهي حاصلة على درجة الدكتوراه في القانون الفرنسي والقانون الإسباني. وقد حصلت أطروحتها التي تحمل عنوان «ترجمة القانون في الإجراءات القضائية: إسهام في دراسة اللغويات القانونية» على جائزة البحث من المدرسة الوطنية للقضاء في عام 2011.